

بيان الحكومة

نعم نستطيع

(مارس ٢٠١٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور / علي عبد العال .. رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة / أعضاء مجلس النواب الموقر

تحية طيبة لكم ولشعب مصر العظيم / الذي تحمل الكثير والكثير / كي نصل إلى هذه اللحظة التاريخية / التي يقف فيها رئيس الوزراء المكلف / أمام نواب الشعب / طارحا عليهم برنامج عمل الحكومة / للعامين والنصف المقبلين .

إنها بحق لحظة تاريخية ..

تجسد حق الشعب ممثلاً في نوابه الموقرين / في أن يقرؤا برنامج عمل الحكومة / بوصفه جزءاً من عقد اجتماعي وسياسي / بين الشعب ومن انتدبهم لخدمته في موقع المسؤولية من أعضاء السلطة التشريعية / ومن يعطونهم ثقتهم من أعضاء السلطة التنفيذية .

لحظة ترسخ تكامل العمل السياسي / بين دستور ينظم ويضبط /
ورئيس جمهورية يقود ويوجه ويتابع / وحكومة تنفذ وتحمل
المسئولية / وبرلمان يشرع ويراقب / وقضاء يضمن الحقوق وينصف
المظلوم /

وجيش يردع ويبني / وشرطة تنفذ القانون وتحترم حقوق الإنسان
/ ومجتمع أهلي ومدني يساند ويدعم / وإعلام حر ومنضبط /
وشعب ذي سيادة يتحول يوم الانتخاب من محكوم إلى حاكم /
يأمر ويقرر .

وبناء عليه .. سنقف بوصفنا أعضاءا للسلطة التنفيذية / أمام نواب
الشعب مساءلين ومسؤولين / عما وضعناه من أهداف / وما التزمنا
به من برامج عمل / بعد إقرار برنامج عمل الحكومة ، بإذن الله .

السيدات والسادة النواب الموقرين ..

أضع بين أيديكم اليوم برنامج الحكومة / الذي يؤسس لرؤية مصر ٢٠٣٠ التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية مؤخراً / متعهداً باسمي وباسم كل عضو من أعضاء الحكومة / باستكمال مسيرة العمل الوطني / بكل اجتهاد وأمانة وشفافية / عبر برنامج سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي متكامل / لن يكتمل إلا بتضافر جهودنا جميعاً لتحقيقه .

فعلى الرغم من كل التحديات التي نواجهها / منذ أن صحح الشعب المصري فى الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ مسار ثورته / المطالبة بالعدالة الاجتماعية فى ٢٥ يناير ٢٠١١ / إلا أننا نجحنا فى تحقيق بعض التقدم ، نعم لا زلنا فى مرحلة الخطر / ولكننا لا يمكننا تجاهل تحسناً طرأ على الأداء / وفقاً لمؤشرات الإصلاح المحلية والدولية تبدي ملامحها فى زيادة معدل النمو الإقتصادي من ٢٪ إلى ٤,٢٪ وتحسن تصنيف مصر الائتماني وتراجع معدلات البطالة من ١٣,٣٪ إلى ١٢,٧٪ وهى مؤشرات تمنحنا الأمل بأننا على الطريق الصحيح رغم أننا مازال أماننا الكثير لإنجازه / هذا إلى جانب جهود ضخمة يقودها السيد رئيس الجمهورية لحماية أمن مصر القومي من براثن السقوط فيما آل إليه مصير دول حولنا / واستعادة مكانة مصر الدولية وأيضاً لتنفيذ عديد من المشروعات القومية لتحقيق التنمية المستدامة .

وفي إطار المصارحة والشفافية / اسمحوا لي في البداية أن ألقى الضوء
على الوضع الراهن / وأهم التحديات التي تواجه مصر في المرحلة
الحالية / والتي ينبغي أن نتعاون جميعاً لمواجهتها ..

فلا يخفى على مجلسكم الموقر التحديات التي تواجه الأمن القومي
للوطن / على الصعيدين العربي والإقليمي / بما يتطلب تعزيز الإنفاق
على خدمات الدفاع والأمن الداخلي والخارجي / و التطوير المستمر
لقدرات مصر .. وكل ذلك يؤثر بالتأكيد على الوضع الاقتصادي / وهو
جزء من الأمن القومي .

ومازلنا نواجه تحديات ومصاعب عدة تتمثل في الزيادة الكبيرة في
السكان / وصعوبة الوفاء بمتطلباتها / والتي تمثل - في تقديرنا - تحدياً
رئيسياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة / وتشير الإحصاءات / إلى
أن عدد سكان مصر قد ارتفع من ٧٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩ إلى ٩٠
مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٥ / بمعدل زيادة سنوية اقتراب من ٢.٦٪ /
وهو من أعلى المعدلات على مستوى العالم / يعادل ثمانية أضعاف نظيره
في كوريا الجنوبية / وأربعة أضعاف نظيره في الصين .

أكثر من ٩٠ مليون نسمة على مساحة جغرافية لا تتجاوز ٧٪ ..
بشكل أثر في تراجع الخدمات وتأخر تطويرها / ونتج عنه ارتفاع
نسب الأمية ومعدلات الفقر والبطالة الفعلية والمقنعة .

ويمثل انخفاض جودة الخدمات العامة من تعليم وصحة وإسكان وصرف
صحي ونقل / والحاجة إلى ضخ المزيد من الموارد لرفع مستواها /
تحدياً آخر يواجهه الدولة .

فلقد أدى استمرار الدولة لعشرات السنوات / في تقديم الخدمات
بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية / وتراجع مستوى الاستثمارات
العامة في البنية الأساسية / إلى عدم القدرة على تطويرها أو رفع
كفاءتها / لتواكب الزيادة السكانية وتزايد الطلب على هذه
الخدمات / وهي مشكلة يئن منها جموع المواطنين / وهو ما
يستوجب التصدي لها بكل الصدق والأمانة / وعدم التراخي في
مواجهتها .

وبالإضافة إلى ما شهدته السنوات الماضية / من تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي / يأتي ارتفاع معدل التضخم / الذي تراوح بين ١٠ و١٢٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ / وهو معدل مرتفع / ويمثل ضريبة يدفعها الفقراء ومحدودو الدخل / فضلاً عن استمرار ارتفاع عجز الموازنة العامة / والذي بالرغم من انخفاضه إلى ١١.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بحوالي ١٢.٢٪ خلال العام المالي السابق / إلا أن نسبته لا تزال مرتفعة بالمقاييس الدولية / وتلقي خدمة الدين العام / بأعباء ثقيلة على الأجيال الحالية والقادمة .

حيث تمثل خدمة الدين العام حوالي ٢٤٤ مليار جنيه بما يعادل ٢٨٪ من إجمالي المصروفات العامة في موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وقد ساهم في زيادة عجز الموازنة / ما شهدته الفترة التالية لـ ٢٥ يناير ٢٠١١ من زيادة غير مسبوقه في مخصصات الدعم والأجور / حيث ارتفعت فاتورة الدعم من ٩٣,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ لتصل لحوالي ٢٣١ مليار جنيه عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ .

كما ارتفعت مخصصات الأجور من نحو ٨٦ مليار جنيه إلى نحو ٢١٨ مليار جنيه / وتمثلت المحصلة النهائية / في أن حوالى ٨٠ ٪ من الموازنة العامة يوجه للإنفاق على الأجور والدعم وخدمة الدين العام / تاركاً حوالى ٢٠ ٪ للإنفاق على صيانة وتطوير البنية الأساسية والخدمات المقدمة للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان وصرف صحي وغيرها .

وذلك كله دون زيادة مقابلة فى الإنتاج / وهو ما أدى إلى ارتفاع الدين العام الداخلى والخارجى ..

حيث ارتفع إجمالي الدين العام الحكومى إلى نحو ٢,٣ تريليون جنيه بنسبة ٩٣,٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى / مقابل تريليون جنيه بنسبة ٧٩ ٪ فى يونيو ٢٠١٠ .

كما انعكس تراجع الإنتاج على **اختلال أوضاع ميزان المدفوعات /** حيث ارتفع عجز الميزان التجارى من حوالى ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ إلى نحو ٣٩ مليار عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ / كما شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً كبيراً فى أعداد السائحين ..

ولا شك أن حادث الطائرة الروسية كان له تداعياته السلبية خلال العام المالي الحالي وهو ما نعمل جاهدين على التعامل معه .

وقد انعكس ذلك على انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي بشكل حاد / خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تراجع من ٣٥,٢ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ / ليصل إلى حوالي ١٦,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٥ / الأمر الذي يعني تراجع عدد شهور الواردات السلعية / التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو ٣,٢ شهر .

ولا يخفى على أحد انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري / والحاجة إلى الإسراع بالإصلاحات الهيكلية المعززة للتنافسية / حيث بلغ ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ١١٦ من ١٤٠ دولة في عام ٢٠١٥ / مقارنة بالمرتبة رقم ٨١ من ١٣٩ دولة في ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، وذلك لما يواجهه الاقتصاد المصري من منافسة لا يستهان بها من دول أخرى / في ظل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة المحيطة بمصر .

وأخيراً يأتي المشهد الاقتصادي العالمي وما يحيط به من مخاطر / قد
تنعكس على سرعة تعافي الاقتصاد المصري / وتحدث اضطرابات
سعرية / وضغوطاً على أسعار الصرف في الاقتصادات الناشئة / وتأثر
بعض القطاعات كالسياحة وقناة السويس.. وهي تطورات تفرض
تحديات إضافية على الاقتصاد المصري / وتؤكد أهمية الاستمرار
في الإصلاحات الاقتصادية / واستغلال ما يمكن من فرص
للإسراع في تنمية الاقتصاد.

السيدات والسادة / أعضاء المجلس الموقر

أردنا من إبراز التحديات السابقة / في بداية عرض برنامج الحكومة رسم صورة واضحة عن الوضع الراهن / فى إطار من المصارحة لما نواجهه من تحديات / وكما رأيتم فإن التحديات جلية والصعاب كثيرة والمشاكل عميقة ..

ولكن .. ليس من بين هذه التحديات ما يعجزنا أو يعوقنا عن مواجهتها / والمضى قدماً إن أخلصنا الجهد / ووثقنا العهد بأن نعمل لله وللوطن .

الأستاذ الدكتور / رئيس المجلس

السيدات والسادة / أعضاء المجلس الموقر

قبل التطرق لأهم ملامح هذا البرنامج / والذي ستجدون تفاصيله في الوثيقة التي بين أيديكم / أود تأكيد عدد من المبادئ الأساسية / التي تحكم برنامج عمل الحكومة / والتي تتمثل فيما يلى :

- أولاً: إننا بإذن الله جادون في عملية الإصلاح على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية / وإننا سوف نتعاون وننسق ونعمل عن قرب مع مجلس النواب لتحقيق ذلك.
- ثانياً: المشاكل والتحديات كبيرة وضخمة / ولكننا عازمون على اتباع المنهج العلمي السليم في مواجهتها وتبنى أفكاراً جديدة / وسيكون علينا اتخاذ عديد من القرارات الصعبة / والتي طالما تم تأجيلها / إلى أن وصلنا اليوم إلى ما نحن عليه / وأصبح اتخاذ هذه القرارات حتمياً حتى نخطو إلى مستقبل أفضل.
- ثالثاً: أى إجراء اقتصادى سوف يصاحبه برامج للحماية الاجتماعية بالقدر المناسب / كما أن أى برنامج اجتماعى لن يتم إلا بتوافر موارد تمويله / بما يضمن استدامته واستمرار استفادة المستهدفين منه.
- رابعاً: لن نتهاون مع الفساد / وسنعمل يداً بيد مع مجلسكم الموقر / ومع الأجهزة الرقابية كافة لمكافحة أشكال الفساد.

- خامساً: أهدافنا محددة وواضحة / يسهل متابعتها وتقييم مدى التقدم المحرز في تحقيقها / بما يعزز من قيم الحوكمة والشفافية والمساءلة.
- سادساً: سنعمل مع القطاع الخاص وسنعالج البيروقراطية / وسنبداً في إعادة بناء الجهاز الإداري للدولة على أسس من الكفاءة والنزاهة والفعالية.
- سابعاً وأخيراً: فإن رضاء المواطن وصالحه هما قلب برنامج الحكومة / وبالتالي ستحظى الموضوعات التي تهم المواطن كالتعليم، والصحة، والإسكان والصرف الصحي، وغيرها بأولوية مطلقة / ولكن أيضاً علينا أن نعي أن هذا الإصلاح يحتاج إلى استثمارات ضخمة / وبرنامج زمني متوسط المدى تظهر فيه النتائج الإيجابية التي ننتظرها جميعاً.

نواب شعب مصر العظيم

شرعت الحكومة في إعداد برنامج متكامل يمتد تنفيذده حتى يونيو ٢٠١٨ / في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ / وندعم مراجعة ما يتم إنجازده على أرض الواقع بشكل دورى وتقييمه / لتعديل الخطوات والمشاركة فى إصلاح الأخطاء / على أن تكون هناك مراجعة شاملة فى يناير ٢٠١٨ / لإعداد برنامج جديد يراعى المستجدات على الساحة المحلية والدولية / ويأخذ فى الاعتبار مستهدفات المرحلة التالية والتي تمتد حتى نهاية العام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ .

وأود التأكيد أن الحكومة قد انحازت للمواطن بشكل تام / بوصفه المحور الرئيس لبرنامجها / لكونه الهدف الأساسى لبرنامج عمل الحكومة خلال الفترة القادمة / ولذا لا نسعى فقط لاتخاذ الإجراءات التى تحقق التنمية المستدامة لمصر وأبنائها ، ولكن أيضاً سنعمل على تخفيف آثار تلك الإجراءات على المواطنين .

وتتمثل أهداف ومحاور برنامج الحكومة فيما يلي :

أولاً: الحفاظ على الأمن القومي المصري، في مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية .

ثانياً: ترسيخ البنية الديمقراطية لمصر الحديثة وتدعيمها.

ثالثاً: تبني رؤية للتنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة قطاعياً وجغرافياً / وتنفيذ برنامج اقتصادي طموح ومطلوب في هذه المرحلة يتناسب مع المقومات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد المصري / ويحقق من التحديات فرصاً ممكنة تتناسب مع طموحات المواطنين في غدٍ أفضل لهم ولأبنائهم.

رابعاً: ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية / ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وخصوصاً الصحة والتعليم والإسكان والصرف الصحي والنقل / والتي ترتبط بحياتهم اليومية / بهدف حماية الفئات المهمشة والأولى بالرعاية / والعمل على دفعها خارج بؤرة الفقر.

خامساً: تطوير البنية الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي وللتنافسية /
وتحقيق التنمية القطاعية المتكاملة / والتركيز على رفع إسهام القطاعات
كافة في النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية / وتوفير مزيد من فرص
العمل للفئات خاصة الشباب والمرأة.

سادساً: الإسراع في تطبيق الإصلاح الإداري / وتحقيق المزيد من آليات
الشفافية والنزاهة اللازمة للنمو الاقتصادي / والمرتبطة بشكل وثيق برفع
كفاءة منظومة الخدمات العامة / خصوصاً ما يمس حياة المواطنين
اليومية.

سابعاً: تعزيز الدور الرائد لمصر إقليمياً ودولياً على النحو الذي يتناسب مع
مكانتها وإمكانياتها.

**نعم هي أهداف كبيرة .. ولكن كلنا أمل في تحقيقها وثقة على قدرتنا في
أننا لن نعجز عن ذلك .. فمصر إنما تعنى :**

- حضارة عريقة راسخة على مدار آلاف السنين .
- شعب أبى / يعشق بلاده وصامد ضد كل التحديات ويتطلع لمستقبل

أفضل

- ولدينا بناء ديمقراطي مكتمل وراسخ .
- موقع جغرافي وقوى بشرية متميزة . . موارد طبيعية وبنية أساسية متطورة .
- سوق محلي كبير واتفاقيات تجارية مع عديد من الدول .
- وقائد يبذل الغالي والنفيس ولا يدخر جهداً من أجل رفعة هذا البلد .
- كل هذه المقومات تدعونا لأن نتكاتف جميعاً لغد أفضل إن شاء الله .

الأستاذ الدكتور / رئيس المجلس

السيدات والسادة / أعضاء المجلس الموقر

يسعدني ويشرفني أن أنتقل الآن إلى العرض التفصيلي لبرنامج عمل الحكومة، والذي سينقسم إلى سبعة أهداف ومحاور رئيسية :

لا شك أن الحفاظ على الأمن القومي / يعدّ ركيزة أساسية لتحقيق آمال وتطلعات الشعب / في وقت نواجه فيه تحديات جسام / على رأسها مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حدود البلاد / فضلاً عما تواجهه الدولة فيما يخصّ مواردها الأساسية التي تمثل عصب الحياة / ويتبنى برنامج الحكومة إستراتيجية قومية تتضمن :

- الرصد المبكر للتنظيمات الإرهابية وإجهاض مخططاتها وكشف تحركاتها وتجفيف منابع تمويلها .
- الاهتمام بالمناطق الحدودية والعمل على تنميتها وتطوير الخدمات بها وطرح مشروعات استثمارية وإحكام السيطرة على الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية .
- تطوير منظومة الأمن والارتقاء بالأداء الشرطي .
- عدم الاكتفاء بالتصدي الأمني / وإنما مواجهة الفكر المتطرف بالفكر المعتدل والفن والأدب.

- توجيه كل طاقات الدولة لتعزيز الأمن في الشارع المصري / والاستمرار في توجيه الضربات الأمنية الاستباقية / ومواجهة جريمة الإتجار وتعاطي المخدرات .
 - إنشاء منظومة معلوماتية متكاملة لإدارات البحث الجنائي .
 - تطوير القدرات الدفاعية والهجومية للقوات المسلحة.
 - عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل .
- و ذلك في إطار من انفاذ القانون نفا وروحا / مع احترام حقوق المواطن المصري التي نص عليها الدستور.

المحور الثاني: ترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها

ينطلق برنامج عمل الحكومة بالنسبة لهذا المحور من رؤية طويلة الأجل / مفادها العمل على التأسيس لـ "نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون" / يستهدف الوصول إلى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي / لا ترتبط بالأشخاص ولكن بالقوانين واللوائح وخطط العمل ..

والتحول نحو تطبيق اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي.

كما تؤكد الحكومة أهمية التواصل مع الأحزاب السياسية /
والوقوف على مسافة واحدة منها جميعاً / والعمل على إدماج
الشباب والنساء والفئات المختلفة في العملية السياسية من خلال
مجموعة من المبادرات / وتؤكد الحكومة أنها ستبذل جهودها
بالتنسيق مع القضاء المصري الشامخ بهدف تطوير منظومة
العدالة والتشريعات وتحديثها بما يحقق العدالة الناجزة .

كما ستعمل الحكومة على تهيئة المناخ المناسب لإجراء
الانتخابات المحلية / خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ بوصفه
أحد أهم مقومات العملية الديمقراطية .

ويتضمن برنامج الحكومة الاستمرار في تقديم الدعم لعملية
التطوير الكامل / من حيث البنية الأساسية والمعلوماتية
لمجلس النواب.. ونتعهد بالتنسيق الكامل مع المجلس الموقر
في المجالات كافة المرتبطة بنطاق عمله / على نحو يدعم
التعاون بينهما .

وتؤكد الحكومة على التزامها بما جاء بالدستور بالنسبة للصحافة
والإعلام / وضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل
الإعلام المملوكة للدولة / بما يكفل حيادها ، وتعبيرها عن كل
الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية /
على نحو يضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي
العام .. كما تلتزم الحكومة باتخاذ كل الإجراءات المطلوبة
لإعداد مشروعات القوانين الخاصة بإنشاء المجلس الأعلى
لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام
في إطار الدستور / وذلك تمهيداً لعرضها على مجلس النواب /
بهدف أن يكون لدينا إعلام وطنى يتمتع بالحرية فى العمل /
ويكون له دور فاعل فى إثراء القيم والمبادئ فى المجتمع
المصرى .

المحور الثالث: الرؤية والبرنامج الاقتصادي للحكومة

تؤكد المعطيات الراهنة / على أن الاقتصاد المصري لن يأمن آثار التقلبات العالمية والإقليمية / إلا من خلال اقتصاد متنوع قوي وراسخ ؛ لديه القدرة على الوفاء بتطلعات المواطن وطموحاته.

ومن أجل الاستمرار قدماً في طريق الإصلاح ..

تبنى الحكومة رؤية اقتصادية / مفادها أن "الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط / يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي / وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام / ويتميز بالتنافسية والتنوع / ويعتمد على المعرفة / ويكون عنصراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي / قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية / وتعظيم القيمة المضافة / وتوفير فرص عمل.

وفي إطار الرؤية السابقة تتعهد الحكومة بالآتي:

• تكثيف جهودها لزيادة معدلات النمو الاقتصادي / واستقرار تلك المعدلات في نطاق ٥-٦٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مما ينعكس بشكل مباشر ومحسوس على رفع المعدلات لما يزيد عن ٦٪ في السنوات التالية / وخفض معدلات البطالة إلى نحو ١٠-١١٪ مع نهاية هذه الفترة / وإلى أقل من ٩٪ بحلول عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

• خفض معدلات العجز بالموازنة العامة الى نحو ٩٪ - ١٠٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بحوالي ١١,٥٪ حالياً على أن ينخفض الى نحو ٨٪ - ٩٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ / والسيطرة على تفاقم الدين العام والنزول بمعدلاته لنحو ٩٢-٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وما بين ٨٥-٩٠٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

• وهو ما يتطلب رفع معدلات الادخار المحلي تدريجياً / لتصل لنحو ٩-١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من أقل من ٦٪ حالياً / وكذلك رفع معدلات الاستثمار لنحو ١٨-١٩٪ مع نهاية تلك الفترة بدلاً من أقل من ١٥٪ حالياً / وكذا خفض معدلات التضخم إلى حوالي ٩٪ في الفترة نفسها .

• رفع تنافسية الصادرات من السلع والخدمات / وتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات / وجذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وغير المباشرة / بما يكفي لتمويل هذه الفجوة وتحقيق فائض مناسب يدعم الاحتياطي النقدي .

• وستطلب الحكومة دعم مجلس النواب الموقر / في استمرار إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام / لصالح المشروعات التنموية / والاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير البرامج الصحية والتعليمية / بوصفها جزءاً أصيلاً من الرؤية نحو تحقيق التنمية المستدامة لبلادنا.

وقد بدأت الحكومة بالفعل في تطبيق حزمة من السياسات والبرامج والمشروعات الداعمة لتلك التوجهات مع الأخذ في الاعتبار أن يقع عبء الإصلاح على أصحاب الدخل الأعلى ويتناقص كلما انخفضت الدخل مع استمرار دعم الطبقات والفئات الأولى بالرعاية .

نؤكد أن الاقتصاد المصري يمتلك إمكانات هائلة للنمو والانطلاق / تستوجب المرحلة المقبلة استغلالها بالشكل الأمثل /
لذا سوف تعمل الحكومة على أربع ركائز رئيسية :

أولاً : استعادة التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي / من خلال تدعيم الثقة في الاقتصاد المصري / والاستمرار في رفع كفاءة الإدارة المالية العامة / من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المتكاملة مثل تعديل قانون المناقصات والمزايدات لرفع كفاءة منظومة المشتريات الحكومية .

والانتقال من منظومة الضريبة على المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة / وإصدار قانون جديد للجمارك وتعزيز إجراءات السيطرة على المنافذ الجمركية لزيادة الحصيلة / وكذا تطوير منظومة الضرائب والوصول بنسب التحصيل إلى المعدلات المعمول بها عالمياً / فضلاً عن تنويع مصادر تمويل وإدارة الدين العام / كما نسعى لتحقيق التوازن في المعاملات الخارجية والسيطرة على معدلات التضخم وتحسين كفاءة الأسواق .

ثانياً : العدالة في توزيع الدخل وتحقيق التنمية المستدامة من

خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وتبنى برامج الحماية الاجتماعية المناسبة وتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين سياسات الاستهداف وتطوير الخدمات العامة الأساسية ، وتطبيق نمو احتوائى من خلال سياسات التوزيع العادل .

ثالثاً : زيادة معدلات النمو الاقتصادى / من خلال دفع عجلة

الاستثمار / مع التركيز على التصدي لمعوقات الاستثمار سواء أكانت إجرائية أم تشريعية / وتيسير إجراءات منح التراخيص وتخصيص الأراضي واستكمال الخريطة الاستثمارية للجمهورية / واستمرار الجهود المبذولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة متناهية الصغر / من خلال توفير الإطار المؤسسي والتشريعي اللازم / وتيسير إجراءات تأسيس هذه المشروعات ومساندتها طوال فترة التشغيل / وتوفير التمويل اللازم من الجهاز المصرفي ومن مؤسسات التمويل المختلفة.

وتقديم الدعم الفني اللازم في مراحل الإنتاج والتشغيل والتسويق / وتشجيع ربط هذه المشروعات بسلاسل القيمة والإنتاج والتجارة المحلية والأجنبية / وتفعيل قانون المنتج المحلي / وتشجيع دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي عن طريق تسهيل إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية / ورفع كفاءة هذا القطاع من خلال التدريب والمساندة الفنية / ومد الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين بهذا القطاع / كما تعمل الحكومة على تطوير منظومة إدارة الأصول المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام / وتطبيق برامج لتطوير شركات قطاع الأعمال العام وهيكلتها.

رابعاً وأخيراً: إعطاء دفعة قوية للمشروعات القومية الكبرى التي تم البدء في تنفيذها / وهنا اسمحوا لي في عجلة أن أشير إلى نبذة مختصرة عن تلك المشروعات والتي هي جزء لا يتجزأ من برنامج عمل الحكومة تشارك فيها قواتنا المسلحة بجهد وفير ويتابعها السيد رئيس الجمهورية بوصفها إحدى دعائم النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط..

وستجدون جميع التفاصيل الخاصة بها في الوثيقة التي بين أيدي حضراتكم .. ومن أهم تلك المشروعات :

• أولاً : **مشروع تنمية محور قناة السويس /** ونستهدف من خلاله إنشاء مركز لوجستي عالمي / يؤهل المنطقة أن تكون مركزاً عالمياً متميزاً

• ثانياً : **إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة** على محاور الطرق التنموية الجارية تنفيذها / مثل العاصمة الإدارية الجديدة ، ومدينة العلمين الجديدة ، ومدينة توشكى الجديدة وغيرها .

• ثالثاً : **مشروع تنمية مليون ونصف المليون فدان /** والذي يهدف إلى توسيع الحيز العمراني وزيادة الرقعة الزراعية وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة خارج الوادي .

• رابعاً: **تطوير الساحل الشمالى الغربى** / عن طريق إقامة مجموعة محاور عرضية وطولية / فضلاً عن مشروعات صناعية وسياحية وعمرانية وزراعية وتوليد الكهرباء.

• خامساً: **المثلث الذهبى فى جنوب مصر** / والذى سيتم اعتماد المخطط العام له بنهاية يونيو هذا العام / ويستهدف إنشاء منطقة اقتصادية وتعدينية وسياحية على ساحل البحر الأحمر ترتبط بشكل مباشر بصعيد مصر / للإسهام فى توفير فرص عمل وحياة كريمة لأهالى الصعيد .

• سادساً: **الطرق الكبرى ومحاور التنمية الجديدة** / حيث يجرى حالياً تنفيذ شبكة طرق تضم كافة محافظات مصر مع تطويرها / حيث يبلغ طولها نحو خمسة آلاف كم / تمثل حوالى ٢٠ ٪ من الطرق القائمة حالياً بمشاركة فعالة من القوات المسلحة المصرية .

• **سابعاً: محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة /** والذي يهدف الى تطوير منطقة خليج السويس والعين السخنة وجذب مزيد من الاستثمارات السياحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

• **ثامناً: تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير /** ومنها على سبيل المثال حقول شمال الإسكندرية بالبحر المتوسط / باحتياطات تصل إلى ٥ تريليون قدم مكعب غاز / وباستثمارات تصل إلى ١٠ مليار دولار / وكذلك تنمية حقل شروق الذي تم اكتشافه مؤخراً باحتياطات تقدر بـ ٣٠ تريليون قدم مكعب وباستثمارات تصل إلى ١٢ مليار دولار / وهو أكبر كشف للغاز يتحقق في تاريخ مصر والبحر المتوسط .

• **تاسعاً: تطوير قدرات توليد الكهرباء ويشمل : المحطة النووية بالضبعة ،** والتي تتضمن أربعة مفاعلات نووية يصل إجمالي الطاقة الناتجة عنها نحو ٤,٨ جيجاوات ..

هذا بالإضافة إلى المحطات الغازية الجديدة بنى سوف
والعاصمة الإدارية الجديدة والبرلس بإجمالى طاقة ١٤,٨
جيجاوات.

المحور الرابع: العدالة الاجتماعية وخدمات المواطنين

**الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب .. السيدات والسادة أعضاء
المجلس الموقر**

نؤكد لكم بما لا يدع مجالاً للشك / أن الحكومة تضع اعتبارات
تحقيق العدالة الاجتماعية علي رأس أولوياتها خلال الفترة
القادمة .

حيث نستهدف إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلاً
والمناطق الأكثر احتياجاً / وإعادة هيكلة سياسات الدعم المبنية على
قواعد بيانات متكاملة وموحدة ومدققة / ومعايير واضحة للأستهداف /
وآليات متابعة للتحقق من وصول الدعم إلى مستحقيه .

أولاً: رفع كفاءة منظومة الدعم والحماية الاجتماعية :

- تلتزم الحكومة بمجموعة من البرامج / على رأسها تقديم الدعم النقدي المشروط وتمكين الأسرة "تكافل وكرامة" / الذي يستهدف تطوير شبكات الأمان الاجتماعي / ومد مظلة الحماية للفئات الفقيرة والضعيفة / لإشباع احتياجاتها الأساسية من الصحة والغذاء والتعليم / مستهدفاً في السنة الأولى محافظات الصعيد والمراكز والقرى الأكثر فقراً بها .
- وتقدر قيمة الموازنة التقديرية لبرنامج "تكافل وكرامة" في السنة الأولى ٢٠١٥/٢٠١٦ حوالي ١,٨ مليار جنيه / لتغطية ما يقرب من ٦٠٠ ألف أسرة تقريباً / و٤,٣ مليار جنيه في السنة الثانية ٢٠١٦/٢٠١٧ لتغطية مليون أسرة / وتبلغ تكلفة السنة الثالثة حوالي ٦,٤ مليار جنيه لتغطية مليون وخمسمائة ألف أسرة ، ويعمل البرنامج أيضاً على وضع حلول مستدامة لضمان الدخل المناسب لهذه الأسر بإتاحة فرص عمل لأفرادها أو مشاركتها في المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر كلما أمكن ذلك .

- فضلاً عن وضع معايير جودة للخدمات المقدمة لذوى الاحتياجات الخاصة ، ورعايتهم وتأهيلهم بما يعمل على دمجهم فى منظومة التعليم والصحة والتشغيل / وكذا علاج ظاهرة أطفال بلا مأوى بنسبة ٨٠ ٪ على مستوى الجمهورية .
- الاهتمام بحل مشكلات المزارعين وتقديم التسهيلات لهم وكذلك التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي تدريجياً .
- دعم دور الأجهزة الرسمية ذات الصلة المباشرة بتأسيس مجتمع العدالة الاجتماعية وتطويرها / مثل جهاز حماية المستهلك والمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية / والمجلس القومى لحقوق الإنسان / والمجلس القومى للمرأة
- مد مظلة الحماية التأمينية لأصحاب المعاشات وحماية فئة المسنين / والتي تقتضى مبادئ العدالة الاجتماعية حمايتهم .

ثانياً: تعزيز كفاءة منظومة الخدمات العامة المرتبطة بحياة المواطنين

اليومية ، وتؤثر على مستوى معيشتهم، والتي تشمل ما يلي :

تطوير الإسكان والمرافق العامة :

لا شك أن توفير السكن الملائم حق أساسي من حقوق المواطن ، ويتعين على الدولة توفيره للطبقات غير القادرة من منظور تحقيق العدالة الاجتماعية / وفي هذا الصدد، ستركز جهود الحكومة في عدد من الركائز الأساسية :

- الركيزة الأولى : مسكن ملائم لجميع فئات المجتمع / عن طريق مشروع الإسكان الاجتماعي / الذي يعد أضخم مشروع في تاريخ مصر / حيث تستهدف الحكومة أن يتم الانتهاء من (٣٥٠) ألف وحدة بنهاية ٢٠١٦ / وإجمالي ٧٥٠ ألف بنهاية ٢٠١٨.

• **الركيزة الثانية: إتاحة أراضٍ للفئات القادرة بهدف إنشاء**
مساكن خاصة بالمدن الجديدة / حيث تم طرح مشروع بيت
الوطن، لإتاحة أراضٍ للعاملين بالخارج / بالإضافة لطرح عدد
٤٠ ألف قطعة أرض إسكان اجتماعي وعائلي بالقرعة العلنية
بالمدن الجديدة / وفقا لمنظومة بنائية تعتمد على كل منطقة
لتجنب عشوائيات البناء .

• **الركيزة الثالثة: العمل على استكمال إصدار التشريعات**
المنظمة لقوانين الإسكان والبناء وتعديلها .

• **الركيزة الرابعة: تطوير المناطق العشوائية :**

- تطرح الحكومة خطة طموحة لتطوير المناطق العشوائية
وإزالة جميع المناطق المهددة للحياة وتطوير العشش على
أملك الدولة بما يضمن تحويلها إلى مسكن يليق بالمواطن
المصرى .

- وسيتم تحديداً خلال العام المالي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٥ الانتهاء من إزالة عدد ٢٤ منطقة عشوائية في ست محافظات بإجمالي حوالي ٢٩ ألف وحدة سكنية .

- وخلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧، تبدأ الحكومة في تطوير مناطق العشش في ٩١ موقع في ٢٠ محافظة / ويبلغ عدد الوحدات المخطط بناؤها بها حوالي ٥٠ ألف وحدة سكنية / وفي عام ٢٠١٧/٢٠١٨ تستهدف الحكومة تطوير مناطق العشش في ٨٧ موقع في ١٦ محافظة / تشمل ما يقرب من بناء ٥٧ ألف وحدة سكنية / وبتكلفة إجمالية ١٠ مليار جنيه.

- **الركيزة الخامسة : التصدي لمخالفات البناء وإزالة التعديات على الأراضي الزراعية : للحد من مخالفات البناء ومن ظهور مناطق عشوائية بالقرى والمدن / وسنعمل على استصدار التشريعات المنظمة لقوانين الإسكان والبناء بالتنسيق مع مجلسكم الموقر / لتقليل الإجراءات واستخراج تراخيص البناء**

وذلك للحد من لجوء المواطنين إلى البناء غير المُخطط والعشوائي وتغليظ العقوبة على المخالفين / وكذلك استصدار قانون الإيجارات القديمة / وقانون تسجيل العقارات.

• **الركيزة السادسة : توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي :**

- نستهدف خلال الفترة المقررة للبرنامج الحكومي الوصول بخدمة مياه الشرب كماً وكيفاً لنسبة ١٠٠٪ وضمن توقف نظام المناوبات.

- كذلك الوصول بنسبة تغطية للصرف الصحي إلى ٩٥٪ في المدن مقارنة بحوالي ٦٠٪ حالياً / وإلى نسبة ٥٠٪ في القرى مقارنة بنسبة ١٥٪ حالياً .. ويقدر إجمالي الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف خلال العامين القادمين بحوالي ٣٢ مليار جنيه .

تمثل رؤية الحكومة لقطاع الصحة في أن يتمتع المصريون كافة بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالجودة وعدم التمييز ويحقق رضا المواطنين والعاملين .. وذلك استيفاءً لما نص عليه الدستور.. فبالإضافة إلى قانون التأمين الصحي الشامل / الذي تعكف الحكومة حالياً على الانتهاء منه لتقديمه لمجلسكم الموقر خلال هذا العام / أخذاً في الاعتبار استدامة موارده وتحسين الخدمات المؤداة والتطبيق التدريجي على مستوى المحافظات / وهو الأمر الذي استوجب علينا استكمال الدراسات اللازمة للتأكد من توافر التمويل اللازم في هذا الخصوص ، وتبذل الحكومة كل الجهد لتطوير الخدمات الصحية خلال المرحلة المقبلة / وذلك بالعمل على عدة ركائز وفقاً لما يلي:

• **مدّ مظلة التأمين الصحي** لتغطي أصحاب معاش الضمان الاجتماعي والمعاشات الضمانية الأخرى والفئات غير القادرة كافة ، بإجمالي حوالي ٣ مليون أسرة.

• **توفير الخدمات الصحية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر /**
وخفض نسبة وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة /
وتقديم خدمات الصحة المدرسية ورفع نسبة تغطية الفحص
الشامل.

• **بدء حملة للقضاء على فيروس "سى" وفى هذا الصدد نشير**
إلى الجهود المبذولة لعلاج مليون مريض والقضاء على فيروس
"سى" / حيث تم عمل مسح صحى سكانى لمعرفة العدد
الفعلى للمصابين فى مصر والذى يبلغ نحو ٤ - ٥ مليون فرد /
وزيادة عدد مراكز العلاج من ٣٥ إلى ١١٣ مركزاً / ونستهدف
بنهاية العام الحالى زيادة العدد إلى ١٩٤ / فضلاً عن زيادة
عدد منافذ صرف الأدوية بالتأمين الصحى من ١٥ إلى ٨٤
منفذاً...

وكذا تخفيض سعر الأدوية المصنعة محلياً لتصبح ٢٣٠٠ جنيهاً بدلاً من ١٣١٢٥ جنيهاً للتخفيف عن كاهل المواطنين / وتستهدف الحكومة علاج ٦٠٠ ألف مواطن بتكلفة ٢ مليار جنيه خلال العام الجاري .

• **تطوير صناعة الدواء** وتصنيع بعض المنتجات الطبية / وتحفيز الاستثمار في هذا المجال للوفاء باحتياجات السوق المحلي والتصدير / وتشجيع إنشاء مصانع المواد الخام الدوائية / **والبداء في** استكمال تصنيع بعض المنتجات الطبية ذات الأهمية الإستراتيجية بالدولة كالأنسولين ومشتقات الدم وألبان الأطفال والأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية.

• **تطوير المستشفيات والوحدات والمراكز** وذلك بإحلال وتطوير ١١٠ مستشفى عام ومركزي ومتخصص / وإيجاد حلول عملية لمستشفيات التكامل غير المستغلة على مستوى الجمهورية / حيث تم تشكيل لجنة مختصة لدراسة الحل الأمثل لاستغلال مستشفيات التكامل البالغ عددها ٤٦٧ مستشفى في ٢٢ محافظة

وذلك لتوفير الخدمات الصحية وتطويرها / وتم بالفعل اتخاذ القرار بتشغيل ٢٤ مستشفى لخدمات التأمين الصحي / واستكمال إنشاء المستشفيات الجامعية في المحافظات التي تحتاج لذلك / ورفع كفاءة أداؤها وتزويدها بالكوادر الفنية والتمريض مع مراجعة الكادر للأطباء والممرضين .

- **تطوير خدمات السكان وتنظيم الأسرة** عن طريق توصيل خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية / للمناطق العشوائية والمحرومة من خلال العيادات المتنقلة ، وقد قامت الحكومة بإعداد استراتيجية قومية للسكان والتنمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ / تهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي / كما تستهدف خفض معدل النمو السكاني تدريجياً خلال فترة خمس سنوات من ٢,٦ إلى ٢,٢٪ .

وتتمثل رؤية الحكومة لقطاع التعليم في إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام ومرن / يسهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة لمواطن مستنير مبدع / مسؤل يحترم الاختلاف / فخور بتاريخ بلاده / شغوف ببناء مستقبلها / وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.. ونعمل في هذا الملف على محاور أساسية تتمثل في الآتي :

- **تقليل الكثافات بالفصول /** حيث تشير التقديرات إلى أننا في حاجة لبناء ٥٢ ألف فصل جديد / لخفض الكثافات في الفصول من ٤٠-٤٥ طالبا / وفي حاجة إلى ٣٣ ألف فصل لمواجهة احتياجات المناطق المحرومة / بالإضافة إلى ١٥ ألف فصل جديد لاستيعاب الزيادة السكانية السنوية / وذلك بتكلفة تتجاوز الـ ٣٠ مليار جنيه / كما أن إلغاء تعدد الفترات بالمدارس يحتاج أيضاً إلى حوالي ٥٠ ألف فصل / بتكلفة حوالي ١٥ مليار جنيه وسيكون استهدافه تدريجياً .

• ولتلبية تلك الاحتياجات المتزايدة، ستضاعف الحكومة مخصصات بناء وصيانة المدارس وتجهيزها في الموازنة العامة للدولة / لتصل إلى نحو ٦ مليار جنيه سنوياً / كما ستقوم بتقديم حوافز وبناء شراكات مع القطاع الخاص لإضافة حوالي ٦٠ ألف فصل جديد بنهاية ٢٠١٧/٢٠١٨ وهو هدف طموح جداً.

• كما نهدف للارتقاء بأداء المعلم والإدارة المدرسية / وتطوير المناهج والكتاب المدرسي والامتحانات / وتجدر الإشارة هنا إلى مبادرة السيد رئيس الجمهورية بتعاون المجالس الرئاسية المتخصصة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني للانتهاء من المرحلة الأولى من تطوير المناهج بنهاية إبريل ٢٠١٦ على أن يتم الانتهاء من تطوير المناهج كافة بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ / كما سيتم تدريب ٦٠٠ ألف معلم بنسبة ٣٧,٥ % .. وتنفيذ ٢٢ برنامجاً تدريبياً ، فضلاً عن تدريب ٥٤٠٠ معلم لذوى الإعاقة بنهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٨ على أن تستكمل هذه البرامج خلال السنوات الخمس الآتية .

• نهدف إلى تحسين جودة الحياة المدرسية بمراحل التعليم المختلفة ورياض الأطفال / والوصول بعدد المدارس الحكومية والخاصة المعتمدة من الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد إلى ١٥٪ من إجمالي عدد المدارس الموجودة بنهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٨، بما يُعادل حوالي ٨٥٠٠ مدرسة / على أن تصل إلى ١٠٠٪ خلال السنوات الخمس الآتية .

• تطوير منظومة التعليم الفني / واستكمال ربط مخرجات التعليم الفني بمؤسسات الإنتاج / وتأسيس ثلاثة مجتمعات تكنولوجية ، والتنسيق مع الجهات المعنية بالصناعة من اتحاد صناعات وقطاع خاص في هذا المجال.

• وتولى الحكومة اهتماماً خاصاً بتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي / وتتعهد بالتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والخاصة / والبدء في إنشاء فروع للجامعات المزدهمة بالأراضي المخصصة لها بالمدن الجديدة

والبدء فى إنشاء خمس جامعات أهلية بطاقة استيعابية ٢٠ ألف طالب لكل جامعة / وكذلك البدء فى إنشاء خمس جامعات خاصة بقدرة استيعابية ١٠ آلاف طالب سنوياً للجامعة الواحدة كما تستهدف الحكومة تحسين أوضاع هيئة التدريس / وزيادة معدلات قبول الطلاب الوافدين من الدول العربية والإفريقية بنسبة ١٠٪ سنوياً لاستعادة مصر لريادتها العربية والأفريقية .

- والركيزة الأخيرة فى مجال التعليم تتمثل فى **دعم عملية محو الأمية** وتهدف الحكومة إلى محو أمية أربعة ملايين فرد حتى نهاية العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ والعمل على إيقاف التسرب من العملية التعليمية، وزيادة عدد الجمعيات الأهلية المشاركة فى هذا البرنامج .

تولي الحكومة اهتماماً بالغاً بالشباب الذين يمثلون ٦٠٪ من السكان والذين تقع على عاتقهم مسؤولية تنمية الدولة المصرية والنهوض بها، ويتضمن برنامج عمل الحكومة في هذا المجال العمل على عدة محاور وفقاً لما يلي :

المحور الأول : خطة طموحة لتطوير المنشآت الشبابية والرياضية / من خلال فكر اقتصادي يتيح لها استمرار تقديم الخدمات على المستوى المتميز واللائق.

المحور الثاني : تطوير البرامج والأنشطة الشبابية وتشجيع السياحة الداخلية .

المحور الثالث : الإعداد لدورة الألعاب الأولمبية ريو دي جانيرو ٢٠١٦ .

المحور الرابع : تمكين الشباب لسوق العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وقد حرصت الحكومة على إعداد مشروعى قانون الشباب والرياضة لتلافى أوجه النقص فى القانون الحالى وبما يلاحق التطور فى المجتمع المصرى فى المجالات الشبابية .

كما أعلن أن عام ٢٠١٦ عاماً للشباب / فضلاً عن مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل مشروعات الشباب بنسبة فائدة ٥٪ / إلى جانب برنامج تنمية قدرات الشباب والذي يتم تنفيذه حالياً لعدد ٥٠٠ متدرب تحت رعاية السيد الرئيس / بالإضافة الى إطلاق حوار موسع لأطياف الشباب كافة للوقوف على آمالهم وطموحاتهم والتفاعل الفورى مع مشكلاتهم .

تطوير الخدمات الثقافية :

تتمثل رؤية الحكومة فى مجال الثقافة فى بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية فى المجتمع المصرى ...

تحتزم التنوع والاختلاف وعدم التمييز وتستهدف تمكين
المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة /
وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري / لتكون الثقافة أساساً لقوة مصر
الناعمة إقليمياً وعالمياً / ويشمل برنامج الحكومة في هذا الإطار
العمل على ثلاث مكونات أساسية:

المكون الأول يتعلق بتعزيز المكون الثقافي للمواطن المصري من
خلال:

- توصيل الخدمات الثقافية لأبناء الوطن خصوصاً في المناطق
النائية جغرافياً والمهمشة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- التواصل مع الجيل الثاني والثالث من المصريين المقيمين
بالخارج لربطهم على مدار العام بوطنهم الأم.
- تمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب
المعرفة.
- الارتقاء بالمنظومة الثقافية على النحو الذي يتفق مع القيم
المصرية وتعاليمنا الدينية مع احترام التنوع والاختلاف.

• إعادة صياغة دور مصر الريادي ثقافياً ومعرفياً في المنطقة.

المكون الثاني والذي يرتبط بالانتهاء من المشروعات الكبرى والحفاظ على الآثار / وخصوصاً الانتهاء من متحف الحضارة المخطط افتتاحه جزئياً خلال هذا العام / و مشروع المتحف المصري الكبير والذي سيتم افتتاحه جزئياً عام ٢٠١٨.

المكون الثالث ويشمل زيادة عدد قصور الثقافة من ٥٧٥ دار إلى ٦٥٠ قصر ثقافة بتكلفة ٢٥٠ مليون جنيه / وتطوير خمسة متاحف.

تطوير العمل في مجال التنمية المحلية :

يستهدف برنامج عمل الحكومة في هذا الإطار العمل على تحسين أحوال المواطنين بالمحافظات كافة.. عن طريق:

- إعادة تخطيط المناطق العمرانية وتنميتها.
- الارتقاء بالخدمات العامة بالقرى الأكثر احتياجاً ويشمل ذلك أكثر من ٢٠٠ قرية.

- إزالة التعديات على الأراضي الزراعية وعلى أملاك الدولة والحد من مخالفات البناء .
- تنمية المحافظات الصحراوية والحدودية ، وإعادة ترسيم الحدود بين المحافظات .
- كما تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد.
- وضع منظومة متكاملة لمتابعة تنفيذ المشروعات التي تم حصرها جميعاً بالمحافظات خصوصاً تلك التي تمس حياة المواطنين اليومية / والتي يمكن الانتهاء منها في أقرب وقت ممكن / مع وضع خطة متوسطة المدى للانتهاء من المشروعات التي بدأ بالفعل العمل بها كافة / ويشمل ذلك مشروعات التعليم والصحة والإسكان والصرف الصحي والطرق ومراكز الشباب .
- وفي إطار التوجه نحو تطبيق اللامركزية تدريجياً وفقاً لما ورد بالدستور، تستهدف الحكومة اتخاذ ما يلي:

- تنمية قدرات العاملين بالوحدات المحلية المختلفة /
خصوصاً العاملين بإدارات التخطيط والمتابعة في
المستويات كافة.

- انتخاب المجالس المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٧
في ضوء قانون الإدارة المحلية الجديد حتى يكون هناك
رقابة شعبية على المحافظات وإدارتها قبل تنفيذ
اللامركزية.

البعد البيئي في برنامج الحكومة :

- تولي الحكومة اهتماماً بالغاً بالبعد البيئي في إطار تحديات
التغيرات المناخية / والتدهور البيئي المستمر وارتفاع
الانبعاثات وتأثيرها السلبي على التنمية / وتتلخص أهم
ملامح برنامج الحكومة في هذا المجال فيما يلي :
- تطوير منظومة متكاملة للنظافة وإدارة المخلفات البلدية
وذات الطبيعة الخاصة.

- فضلاً عن البدء في تنفيذ برنامج قومي لإدارة المخلفات الزراعية.

- وكذا البدء في مشروعات تحسين نوعية المياه بالمسطحات المائية العذبة.

- تأكيد إدماج البعد البيئي في المشروعات التنموية .

تطوير المنظومة المرورية :

وضعت الحكومة من بين أولوياتها تطوير المنظومة المرورية لمواجهة المشكلات المتصاعدة / التي تؤثر سلباً على الاقتصاد القومي وعلى الصحة العامة والبيئة .. ويستلزم ذلك :

الاستمرار في تطوير وسائل النقل الجماعي وعلى رأسها مترو الأنفاق، وقطاعات نقل الركاب ووسائل النقل العام داخل المدن وبين المحافظات ..

كما تتعهد الحكومة بالبدء في تطوير السكك الحديدية والنقل النهري / لتخفيف الضغط على الطرق الرئيسية.. وتهدف الحكومة أيضاً إلى استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة / في مجال تنظيم حركة المرور والسلامة المرورية وإدارة كل ذلك .

النهوض بالخطاب الديني

وضعت الحكومة بين أولوياتها توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإصلاح الخطاب الديني وتجديده / وتدريب جميع الأئمة وإصلاح أحوالهم المعيشية / والإسهام في تدريب الأئمة عالمياً لتصحيح صورة الإسلام ودحض الفكر المتطرف في سائر دول العالم / ونعمل حالياً على إنشاء موسوعة دينية علمية للرد على الفكر المتطرف والتكفيرى / فضلاً عن ترميم دور العبادة التي تعرضت للتعدى كافة.

الأستاذ الدكتور / رئيس المجلس .. السيدات والسادة / أعضاء المجلس
الموقر

دعونا نتفق على ضرورة تحقيق التوازن والتكامل / بين التنمية
الزراعية والصناعية والخدمية / فهذه القطاعات تعد الأداة
الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة / وفيما يلي
عرضاً لأهم ملامح تلك التنمية القطاعية .

أولاً : الصناعة

تنظر الحكومة إلى الصناعة بوصفها قاطرة رئيسية لنمو الناتج
القومي والصادرات وتوفير فرص عمل / ومن هذا المنطلق،
سنعمل على :

- رفع معدل نمو الصناعة إلى ٨٪ بنهاية فترة البرنامج
٢٠١٧/٢٠١٨ / بما يؤدي إلى زيادة إسهام الصناعة في الناتج
المحلي إلى ٢١٪ .

وتستهدف الحكومة لتحقيق ذلك / العمل على عدة محاور

تشمل :

• التوسع في المناطق الصناعية وترفيقها / وخصوصا بمحافظات الصعيد.

• تطوير منظومة التراخيص الصناعية بما يخدم أهداف جذب الاستثمارات.

• التوسع في المجمعات الصناعية المتخصصة / حيث تم التخطيط للبدء في إنشاء عدد من المجمعات الصناعية المتخصصة بنهاية فترة البرنامج الحكومي ٢٠١٨ بتكلفة ٥,٢ مليار جنيه لتوفير ما يزيد عن ٣٠ ألف فرصة عمل / وسوف تتضمن عملية التوسع والتطوير / نقلاً للمدابغ إلى منطقة الروبيكي وإنشاء مدينة جديدة للأثاث بدمياط.

• تفعيل قانون المنتج المحلي .

• نقل التكنولوجيا والابتكار / حيث وضعت الحكومة هدفاً

لنقل التكنولوجيا والمعرفة لعدد ١٠٧٦ من المصانع المصرية

بنهاية عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

• **تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة / ورفح اسهاماتها في نمو الناتج الصناعي بحوالي ٥% .. وذلك من خلال تقديم تيسيرات تتضمن طرح أدوات جديدة لتمويل هذه المشروعات .**

وتعد مبادرة السيد /رئيس الجمهورية بالتنسيق مع البنك المركزي لتوفير قروض بشروط ميسرة / أحد الدعائم الرئيسة لتطوير هذه الصناعات خلال المرحلة المقبلة .

ثانياً : التجارة الخارجية

تتضمن خطة الحكومة لتنمية التجارة الخارجية وتطويرها على مدار العامين القادمين محورين أساسيين:

• **الأول نسعى من خلاله إلى زيادة الصادرات المصرية ورفع درجة تنافسيتها في الأسواق العالمية / وتكثيف أنشطة الترويج لها وحل مشاكل المصدرين ..**

وفى ذلك نستهدف بنهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٨ تحقيق معدل نمو سنوي للصادرات السلعية يصل إلى ٥٪ ، ومعدل نمو لصادرات الصناعات الصغيرة يصل إلى ١٠٪ .

- أما الآخر فنهدف من خلاله إلى ترشيد الاستيراد وضبط منظومة الواردات وتخفيضها / وخفض عجز الميزان التجارى بنسبة تتراوح ما بين ٣-٥٪ بنهاية العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ بتشجيع الاستثمارات فى الصناعات الوسيطة والمغذية وتشديد الرقابة على جودة الواردات .

ثالثاً: البترول والثروة المعدنية

- نستهدف تأمين احتياجات البلاد المتزايدة من المواد البترولية/ عن طريق الإسراع بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي والمالي في قطاع الطاقة/ وزيادة إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي وذلك بطرح عدد من المزايدات العالمية سنوياً للبحث عن الزيت والغاز بإجمالى ٣٠ قطاع ..

ومن المتوقع إبرام (١٥-٢٠) اتفاقية بترول جديدة خلال فترة البرنامج وأن يصل حجم الاستثمارات إلى ١٤ مليار دولار سنوياً.

• **نستهدف تطوير صناعة تكرير البترول والبتروكيماويات / من خلال إضافة ٨ مشروعات جديدة بإجمالي استثمارات حوالى ٧,٥ مليار دولار / من المخطط أن تغطى ٩٠٪ من احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية / وتبدأ الدخول حيز الإنتاج تباعاً بداية من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٩.**

• **استكمال توصيل الغاز الطبيعي لنحو ٢ مليون وحدة سكنية حتى نهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٨.**

• **وأخيراً .. تنمية الثروة المعدنية من خلال التركيز على زيادة القيمة المضافة للخامات / وزيادة تراخيص البحث والاستغلال ..**

وكذلك إنشاء مجتمعات تعدينية جديدة من خلال طرح مشروعات جديدة لاستغلال الثروات المعدنية حتى العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مثل إنشاء شركة الوادي الجديد للأسمدة الفوسفاتية / والبدء في تنفيذ المشروعات التعدينية داخل المثلث الذهبي عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

رابعاً: الكهرباء والطاقة المتجددة

ينطلق برنامج الحكومة من رؤية مفادها " توفير الطاقة الكهربائية لكل طالبها / في الوقت المحدد / وبالقدرات اللازمة / وتنويع مصادرها وتحسين كفاءة استخدامها " / وفي ضوء توقع زيادة معدل نمو الأحمال ٧٪ سنوياً تعزم الحكومة القيام بما يلي :

- إضافة قدرات كهربائية جديدة عن طريق عدد كبير من المشروعات المبينة في الوثيقة التي بين يديكم / وعلى سبيل المثال إنشاء محطات توليد كهرباء غازية جديدة في بنى سويف والبرلس والعاصمة الإدارية الجديدة / ومحطة كهرباء السويس البخارية وجنوب حلوان وأسيوط وغرب القاهرة.

• كما تستهدف تدعيم شبكات نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها

عبر خطة طموحة / بتكلفة استثمارية ٣١,٧ مليار جنيه / ورفع

الكفاءة والربط الكهربائي وإجراء أعمال الصيانة وإعادة

التأهيل لعدد من محطات الكهرباء / وإضافة قدرات جديدة

من الطاقة الجديدة والمتجددة في حدود ٣ جيجاوات .

خامساً: الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة

تستهدف الحكومة في برنامجها تحقيق أعلى معدلات النمو في

تلك القطاعات ، وذلك عن طريق :

- إصلاح الأطر التشريعية وتهيئة مناخ الاستثمار الزراعي .

- تدعيم قدرات صغار المزارعين / وتوفير مستلزمات الإنتاج من

خلال تطبيق نظام الكارت الذكي .

- التصدي لعمليات التعدي على الأراضي الزراعية وحمايتها من

الزحف العمراني .

- التوسّع في إنتاج المحاصيل الرئيسة كالقمح بزراعة ٤ مليون فدان لإنتاج ١١ مليون طن بحلول عام ٢٠١٨ ، كما تستهدف زيادة مساحة الذرة الصفراء إلى ٢ مليون فدان / وزيادة الإنتاج الكلي إلى ٢ مليون طن لسد الفجوة من نقص الإنتاج المحلي من الذرة الصفراء.

- تقنين أوضاع واضعى اليد بما يحقق فى الوقت ذاته عوائد اقتصادية كبيرة وفقاً لضوابط وشروط محددة فى الوثيقة التى بين أيديكم .

- كما تستهدف الحكومة من خلال برنامج قومى زيادة إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن والألبان والأسماك بنسب تتراوح بين ٨٠٪ الى ١٠٠٪ من الاستهلاك بنهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

تطرح الحكومة برنامجاً طموحاً للحفاظ على الموارد المائية / وترشيد الري وتقليل الفاقد / يستند إلى عدّة محاور رئيسية تتمثل في الآتي :

- بدء التحول من الري بالغمر إلى الري المطور والحديث / بهدف ترشيد استخدام المياه .
- تدعيم المنشآت الكبرى ومحطات الرفع بتكلفة ٤,٥ مليار جنيه وتأهيلها.
- حماية السواحل / وتنمية الموارد المائية عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي المعالج طبقاً للمواصفات / والتوسع في تبطين ترعتي الإسماعيلية والنوبارية / وكذلك استخدام المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار / بهدف توفير حوالي (٢) مليار متر مكعب سنوياً / بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٥ مليار جنيه.

- تحسين نوعية المياه وتدعيم الترغ القومية والرئيسية / وعلى رأسها مصرف كشنر من خلال إنشاء ١١ محطة معالجة جديدة.
- تنشيط مشروعات استقطاب الفواقد المائية في حوض النيل من خلال برامج التعاون الثلاثي لإضافة موارد مائية لنهر النيل .

سابعاً : الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

رؤيتنا تتمثل في " تحويل مصر إلى مجتمع رقمي عالمي " / بإتاحة وسائل المعرفة والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية / وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة / وتنشيط الاستثمار في المجالات الواعدة كافة / ومن ثم توفير فرص عمل / وذلك من خلال :

- تطوير البنية الأساسية لشبكات الاتصالات باستثمارات تقدر بنحو ١٠ مليار جنيه خلال السنوات الثلاث القادمة .
- استكمال الخطة القومية لنشر الانترنت فائق السرعة .

- تحسين الخدمات الحكومية وإتاحتها بشكل متكامل /
ويتضمن ذلك تطوير مكاتب البريد والخدمات التي
تقدمها الحكومة للمواطنين في أنحاء الجمهورية كافة /
وتشمل المرحلة الأولى تطوير ٤١٢ مكتب بريد خلال عام
٢٠١٦ تقدم النسبة الأكبر من التعاملات بنحو ٦٠٪ .

ويستهدف تنفيذ البرامج السابقة الوصول بحجم الصناعة في ٢٠١٨
إلى ما يزيد عن ٤,٥ مليار دولار / وتوفير ما يزيد عن ١٢٠ ألف
فرصة عمل مباشرة ونحو ٣٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة / فضلاً
عن البدء في إنشاء ٧ مناطق تكنولوجية وقرى ذكية وخصوصاً
بمحافظة الصعيد .

تعد السياحة المصرية أحد ركائز الاقتصاد والأمن القومي المصرى / لذا فإن استعادة الحركة السياحية وتطوير صناعة السياحة / هو من صميم أولويات المرحلة الحالية لدعم الاقتصاد القومى / وتولى الحكومة أهمية كبرى لهذا القطاع باعتباره أحد العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

ولذا سنسعى جاهدين إلى تحقيق نمو ملحوظ خلال الفترة المقبلة / لتكون مصر مقصداً سياحياً يحتل مرتبة متقدمة بين المقاصد السياحية العالمية / متميزاً بالأمن والأمان / يقدم خدمة سياحية تتسم بالجودة وتضاهى المعايير العالمية / حيث نستهدف استقبال نحو ٩ مليون سائح خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧ / و١٠ مليون سائح خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ علماً بأن هذه الأرقام لا تتفق وطموحات الحكومة التى تستهدف أعداد من السائحين لتصل الى ١٥ مليون سائح فى السنوات التالية.

ولتحقيق هذه الرؤية فإن هناك أولويات ستتناها الحكومة خلال
الفترة المقبلة يتمثل أهمها فيما يلي :

- تهيئة بيئة ملائمة لنمو القطاع / وضخ مزيد من الاستثمارات الجديدة / حيث سيتم طرح عدد من المشروعات السياحية والخدمية على مساحة ١٣,٨ مليون م^٢ / ومن المتوقع خلال العامين المقبلين افتتاح ١٨ مشروعاً يقوم بتنفيذها القطاع الخاص / ونحو ٣٦ مشروعاً حتى عام ٢٠١٨ بتكلفة مليار و٧٠٠ مليون جنيه / وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطاقة الفندقية وعدد العاملين بهذا القطاع الحيوى .
- عودة السياحة الثقافية والنيلية لسابق عهدها / وإضافة مقاصد سياحية جديدة / تبرز ما تتمتع به مصر من إمكانيات هائلة غير مستغلة حالياً .
- تعزيز البنية التحتية والفوقية لجميع المدن السياحية المصرية بما تشمل عليه من مرافق ووسائل للنقل والمواصلات .

• زيادة الوعي والثقافة بأهمية السياحة والدخل الذى تجلبه للاقتصاد القومى / وربط التعليم بالسياحة من خلال المناهج الدراسية المختلفة .

• فتح أسواق عالمية جديدة / ودعم الأسواق الحالية وتحفيزها / وتقديم التسهيلات اللازمة التى تسهم فى تشجيع الحركة الوافدة لمصر .

• دراسة تطبيق التأشيرة الإلكترونية لما لها من أهمية خاصة لتحفيز السائحين الوافدين لمصر من مختلف الأسواق المصدرة للسياحة.

• الانتهاء من تأمين المطارات المصرية والمقاصد السياحية .

وسنعمل جاهدين على تكامل وزارات السياحة والطيران والآثار للعمل بوصفها منظومة واحدة وفريق عمل واحد / لتحقيق الاستثمار الأمثل والعائد الأكبر / حتى تتعافى وتنفوق معدلاتها الطبيعية .

تاسعاً : قطاع النقل

نستهدف رفع كفاءة شبكة النقل وتطويرها لدعم التنمية الاقتصادية / وتحسين مستوى معيشة الشعب المصري / وذلك عن طريق الآتى :

- تطوير قطاع النقل البحري والموانئ البحرية الواقعة في نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس / وتطوير أهم موانئ الجمهورية وعلى الأخص موانئ الإسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس.
- كما تولى الحكومة اهتماماً كبيراً بتطوير قطاع النقل النهري / والترويج لعدد من المشروعات الجديدة مثل مشروع تاكسى النيل / وإنشاء موانئ نهريّة فى قنا وسوهاج وأسيوط بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه للميناء الواحد .

- وتطرح الحكومة برنامجاً شاملاً للبدء فى تطوير السكك الحديدية خلال العامين المقبلين وفى إطار ذلك نستهدف على سبيل المثال إحلال وتحديث أسطول الوحدات المتحركة بإجمالى ٢٥٠٠ عربة بتكلفة ٢,٥ مليار جنيه / والتعاقد على توريد ١٠٠ قاطرة بحوالى ٣ مليار جنيه / والانتهاء من المشروع القومى لتطوير المزلقانات لعدد ١٧٦٠ مزلقان بتكلفة ١,٧ مليار جنيه .

- أما بالنسبة لمترو الأنفاق فتستهدف الحكومة استكمال المرحلة الثالثة من الخط الثالث (العتبة - بولاق الدكرور) بطول ١٧ كم بعدد ١٥ محطة وتكلفة تقديرية ٢٣ مليار جنيه تبدأ فى ٢٠١٦/٧ وتنتهى فى ٢٠٢٢/٧ ، واستكمال المرحلة الرابعة حتى مطار القاهرة الدولى بطول ١٨ كم وعدد ١٥ محطة بتكلفة تقديرية ٢٠ مليار جنيه وسيتم الانتهاء منها فى ديسمبر ٢٠١٩ ..

وتنفيد المرحلة الأولى من الخط الرابع (٦ أكتوبر -
الفسطاط) بطول ١٩ كم وعد ١٧ محطة بتكلفة تقديرية ٢٢
مليار جنيه تبدأ في ٢٠١٧/٧ وتنتهي في ٢٠٢٣/٧ ، فضلاً
عن تطوير الخطين الأول والثاني .

- وتهتم الحكومة أيضاً بتطوير الموانئ البرية والجافة،
وشبكة الطرق والكباري والنقل البري من خلال مشروعات
موضحة بالوثيقة التي بين أيديكم .

عاشراً : الطيران المدني

أما بالنسبة لخطة الحكومة في مجال الطيران المدني، فمن
المستهدف :

- تطوير القدرات الاستيعابية للمطارات المصرية / من خلال
زيادة سعة مبنى الركاب (٢) بمطار شرم الشيخ لنحو ٢
مليون راكب سنوياً لتصبح سعة المطار ٩,٥ مليون راكب /
بتكلفة استثمارية ٣٠٠ مليون جنيه ..

وإنشاء مبنى الركاب الثاني بمطار برج العرب بسعة ٤ مليون راكب سنوياً / وتطوير مطار النزهة الدولي / وإحلال وتجديد مبنى الركاب رقم ٢ بمطار القاهرة الدولي بتكلفة تبلغ نحو ٣ مليار جنيه والمخطط الانتهاء منه منتصف هذا العام .

- كما نستهدف البدء في إنشاء المنطقة الاستثمارية داخل حدود مطار القاهرة .

- وكذا استحداث تغطية رادارية للمجال الجوي المصري بأجهزة رادار متقدمة .

- والحصول على شهادة دولية لتطبيق معايير الجودة بالمطارات.

- وأخيراً تحديث أسطول مصر للطيران والوصول بعدد الوحدات إلى ٨٣ طائرة بنهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وذلك من خلال إحلال عدد ٣٤ طائرة وإضافة عدد ٤١ طائرة جديدة وهي خطة طموحة جداً .

المحور السادس: الإصلاح الإداري وتحقيق المزيد من آليات الشفافية

والنزاهة

الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة / أعضاء المجلس الموقر

لا شك أن الجهاز الإداري في مصر يعاني عديداً من التحديات /
التي أثرت سلباً على كفاءته وفعالته / فكمرة التشريعات وتضاربها /
وسياسات التعيين العشوائية وغير المخططة / وتدني مخصصات
التدريب وضعف الأجور وتباينها / بدون معايير شفافة وعادلة /
وتدني الإنتاجية وغياب فكر الموارد البشرية / وضعف نظم
المتابعة وتقييم الأداء / كل ذلك جعل مهمة الإصلاح أكثر تحدياً
وصعوبة .

ويتضمّن برنامج عمل الحكومة في هذا المجال تمكين الشباب /
حيث نتعهد باتخاذ الإجراءات كافة لتمكينهم وتعظيم مشاركتهم
في البرامج التدريبية المختلفة / بما يؤهلهم لشغل المناصب
القيادية في المستقبل القريب / كما نستهدف أيضاً تطوير العمل
الرقابي / وتبني معالجة جديدة لمكافحة الفساد المالي والإداري
وتطبيق قواعد الحوكمة / في إطار الاستراتيجية القومية لمكافحة
الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة، وتطوير نظم إدارة الجودة.

كما نسعى إلى استكمال وربط قواعد بيانات قومية شاملة / في
الأجهزة الحكومية والقطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة / وفي
مجال الرعاية الاجتماعية عن طريق استكمال قواعد بيانات
مستحقي المعاش الضماني.

كما يتضمن برنامج عمل الحكومة مشروعاً قومياً طموحاً / يتعلّق
بـ"الترقيم المكاني" وإنشاء قاعدة موحدة للبيانات الصناعية /
ومراجعة قاعدة البيانات الخاصة بالدعم وتنقيتها وتوحيدها.

وتستهدف الحكومة إتاحة ما لا يقل عن ٥٠٪ من الخدمات
الحكومية ذات الأولوية على بوابة الحكومة المصرية / وتم مؤخراً
إطلاق مبادرة مهمة تحت عنوان "حكومتي" / وهي عبارة عن
تطبيق على أجهزة التليفون المحمول / يمكن المواطنين من
الحصول على الخدمات المختلفة بسهولة ويسر .

المحور السابع: دور رائد على الصعيدين الإقليمي والدولي

إن تفعيل وتعزيز الدور الريادي لمصر هدف رئيسي للدولة /
ويتضمن برنامج عمل الحكومة التحرك على المحاور كافة:

◀ المنطقة العربية / عبر العمل على ضمان أمن واستقرار الخليج
وتفعيل دور اللجان المشتركة / ومضاعفة جهود التبادل
التجاري / والدفع قداماً لحل سياسى للأزمة السورية /
والحفاظ على وحدة وسيادة العراق .

◀ دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى ووحدة وسلامة أراضى
دول الجوار / والدعم المصرى للحقوق المشروعة للشعب
الفلسطينى .

◀ مواصلة جهود تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين بشأن آثار
مشروع سد النهضة على دولتي المصب / مع وضع المسارات
البديلة للتحرك / للحفاظ على مصالح مصر المائية بالتوازي .

◀ تطوير التعاون في مجال إدارة الموارد المائية مع دول
حوض النيل / بهدف تعزيز التواجد المصري في هذه الدول
/ والدفع في اتجاه التعاون لاجتذاب الفاقد المائي بغرض
زيادة إيراد النهر .

◀ هذا إلى جانب السعي نحو زيادة نفاذ الصادرات المصرية
إلى الأسواق الأوروبية / واستمرار التنسيق والتشاور مع كل
القوى الإقليمية والدولية في قضايا المنطقة كافة / من
خلال ما تتيحه من برامج لتنفيذ وتمويل المشروعات في
مجالات الصناعة والطاقة والزراعة وغيرها من المجالات .

الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة / أعضاء المجلس الموقر

نخوض معركة مصير ..

معركة تحتاج منا جميعاً المثابرة والجهد والعمل الشاق وإنكار
الذات / لتحي مصر وشعبها العظيم بكرامة وقوة / وهو ما يتطلب منا
جميعاً تغييراً في نمط التفكير والسلوك والأداء / وما اعتدناه من
ممارسات ظللنا لفترات طويلة نحسبها صالحة / بغض النظر عن
ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه من الخارج أو الداخل.

هذا البيان الذي عرضته عليكم / هو جزء من وثيقة متكاملة
تجدونها بين أيديكم / فيها تفاصيل تستحق الدراسة والنظر من
قبل مجلسكم الموقر.

لقد آلينا على أنفسنا أن نعرض على مجلسكم الموقر ما يجب أن يتحقق وليس ما يمكن أن يتحقق لتعود مصر أبية شامخة إن شاء الله .

إن الوضع الراهن لا يمكن استمراره / وأي وضع سابق لا يمكن العودة إليه / ومصر قادرة على أن تكون بين أعظم الأمم بأيدينا جميعاً.

ولذلك علينا استعادة القيم المصرية النبيلة / التي تعلي من شأن الاصطفاف الوطني / والعمل المتفان / والانضباط الصارم / والاتقان الملهم / والإخلاص الدافع إلى الأمام / وتغليب الصالح العام على أي مصالح ضيقة .

فكما رأيتم فإن التحديات جلية والصعاب كثيرة والمشاكل عميقة / ولكن لن تعوقنا إن أخلصنا الجهد وعبأنا الموارد / ووثقنا العهد بأن نعمل لله وللوطن وللحياة الكريمة لجموع المواطنين .

السيدات والسادة نواب شعب مصر العظيم ...

هذه مصر التي نريد / وهذا برنامج عمل الحكومة الذي
يحمل عنوان "نعم نستطيع" / ولن يكون صلاح هذا الوطن إلا
بالتعاون المخلص بين أطرافه كافة / خدمة للشعب العظيم / وعملا
من أجل مستقبل أفضل / وإعدادا لأجيال قادمة .

إن مصر والمصريين ينتظرون منا / برلمانا وحكومة / أن نكون
عند حسن الظن / وعند مستوى التحدي / وعند الموعد المناسب
مع هذا المنعطف التاريخي الذي نعيشه .

العمل ثم العمل ثم العمل ..

إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

والله أسأل الإخلاص والسداد والقبول .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .